



# القوة عند الإقراض

الميزانيات العمومية القوية للبنوك  
تساعدها على الحفاظ على الائتمان  
المقدم للاقتصاد أثناء الأزمات

تومر كابان وكاميليا مينوايو

يعني ذلك أن صانعي السياسات والأجهزة الرقابية والاقتصاديين كانوا يرصدون المؤشرات الخطأ؟ وإذا كان ذلك صحيحا، فما الذي كان ينبغي أن ينظروا إليه؟ وماذا ينبغي أن تكون التعاريف التنظيمية الجديدة للميزانية العمومية القوية للبنك؟ ولإلقاء الضوء على هذه الأسئلة، تناولنا بعض المقترحات التنظيمية الجديدة، التي يرد عدد كبير منها في الإطار التنظيمي المعروف باسم بازل 3 الذي اقترحه في عام 2010 (BCBS). ثم قمنا بربط عدة مقاييس لسلامة البنوك بسلوك الإقراض لدى البنوك أثناء الأزمة المالية الأخيرة.

## موقف جديد

يتخذ إطار بازل 3 موقفا جديدا إزاء طريقة تشخيص سلامة البنوك. فهو يعدل التعاريف القديمة لرأس المال المصرفي ويقترح مؤشرات جديدة لسلامة البنك، وخصوصا المؤشرات التي تعكس مركز سيولته، أي قدرته على تدبير سيولة في وقت قصير. وتأمل الهيئات التنظيمية أن تكون للبنوك قدرة أكبر بكثير على الصمود في المرة القادمة التي فيها صدمة سالبة تؤثر على النظام المالي. ويعني ذلك أن وظيفة الوساطة التي تضطلع بها البنوك - تحويل مدخرات المودعين إلى ائتمان يقدم للمؤسسات التجارية والمقرضين الآخرين - ستتضرر بشكل أقل. وتكون النتيجة حالات هبوط اقتصادي أقصر أمداً وأقل إيلاماً.

وهناك جدل محتدم في أوساط الأكاديميين وصانعي السياسات بشأن ما إذا كانت الخطوات المقترحة في بازل 3 هي الخطوات الصحيحة (راجع على سبيل المثال دراستي Hanson, Kashyap, and

الإرث الأكثر دواما الذي خلفته الأزمة المالية العالمية الأخيرة هو موجة من الجهود الرامية إلى إعادة تنظيم النشاط المالي تلغي قواعد قديمة وتطبق قواعد جديدة.

## لعل

وتعود جذور كثير من القواعد المقترحة حديثا، والتي لا تزال غالبا في مرحلة الاقتراح، إلى شاغل منتشر على نطاق واسع مؤداه أن البنوك في الاقتصادات المتقدمة بدت قبل الأزمة معافاة عند تقييم أوضاعها باستخدام المؤشرات التي كانت آنذاك جزءا من الإطار التنظيمي. وعلى سبيل المثال، كانت لدى معظم البنوك رؤوس أموال أكثر من كافية - تصلح كمصدات لاستيعاب أي خسائر تتكبدها المؤسسة المالية المعنية لمنعها من الإخفاق - تستوفي المعيار التنظيمي القديم. وقد أعطى ذلك الانطباع بأن النظام المصرفي سيكون قادرا على تحمل أي تحول غير مؤات في البيئة الاقتصادية، وهو ما أثبتت الأحداث خطأ.

فقد أرغمت الأزمة المالية كثيرا من البنوك التي لديها ميزانيات عمومية تبدو قوية على إشهار إفلاسها، أو الخضوع لاستحواذ مؤسسات أخرى عليها، أو إنقاذ الحكومات لها. ومع تزايد حالة عدم اليقين وقيام المستهلكين بخفض طلبهم على السلع والخدمات، قام النظام المصرفي بتقييد مقدار الائتمان الذي كان سيمنحه. ونظرا لأن المؤسسات التجارية تحتاج إلى الائتمان للعمل والنمو، فقد أدى انعدام قدرتها على الاقتراض إلى تعميق الهبوط الاقتصادي الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية.

فإذا لم تكن الأدوات المعيارية لرصد سلامة البنوك، مثل رأس المال التنظيمي، قد أطلقت صافرات الإنذار قبل وقوع الأزمة، فهل

(Stein, 2011؛ و BlundellBlundell-Wignall and Atkinson, 2010). وفي الوضع الأمثل، يود الاقتصاديون والجهات التنظيمية معرفة ما إذا كانت قدرة البنوك على تحمل الصدمة الأخيرة ستكون أكبر لو كانت القواعد التنظيمية الجديدة لبازل ٣ موضوعة. ومن المؤسف أنه يتعذر إعطاء إجابة واثقة على هذا السؤال لأن تلك الإجابة تتضمن تقييم شيء لم يحدث فعليا - وهو ما يسميه الاقتصاديون افتراضاً مناقضاً للواقع.

على أن أحد الأسئلة الأكثر تواضعا التي يمكن أن نطرحها، ويمكن أن نقدم إجابة عليها، هو ما إذا كان تقييم سلامة البنوك في فترة ما قبل الأزمة من خلال عدسات القواعد التنظيمية الجديدة لبازل ٣ يمكن أن يساعد على التمييز بين البنوك التي كانت لها قدرة أكبر على الحفاظ على الائتمان المقدم للاقتصاد والبنوك التي افتقرت إلى تلك القدرة. وقد قمنا مؤخرا بتقصي الصلة بين مقاييس سلامة البنوك السائدة قبل الأزمة وإمداد الائتمان المصرفي أثناء الأزمة (Kapan and Minoiu, 2013).

ووجدنا أن إطار بازل ٣ يتناول عددا كبيرا من واجبات العمليات التي يقوم بها البنك، ولكن حتى يتسنى لنا تقييم قوة البنك، ركزنا على المعايير التنظيمية الجديدة لرأس المال والسيولة، باستعراض عدة مقاييس للسلامة المصرفية، تقوم بتحصيها الهيئات التنظيمية وترصد مدى قابلية تأثر البنك بالاضطراب الذي أصاب الأسواق المالية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (أو صموده في وجه هذا الاضطراب). وكانت غايتنا تحديد صلات تربط هذه المقاييس على أساس تجريبي بإمدادات القروض المصرفية خلال الأزمة الأخيرة.

وقمنا بدراسة جانبين من جوانب السيولة، هما استقرار مصادر تمويل البنك والسيولة السوقية للأرصدة التي يحتفظ بها. وهناك إقرار واسع بأن الودائع التقليدية تمثل مصدرا للتمويل أكثر استقرارا من الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض في السوق. فأموال الجملة هذه، كما تسمى، يمكن أن تتبخر بسرعة عندما تخضع الأسواق لضغوط ويتوقف المقرضون عن تقديم قروض جديدة أو يرفضون تجديد قروض قديمة (دراسة، Ivashina and Scharfstein, 2010). ولم تكن أموال الجملة من المسائل التي تغطيها تنظيمات بازل ٢.

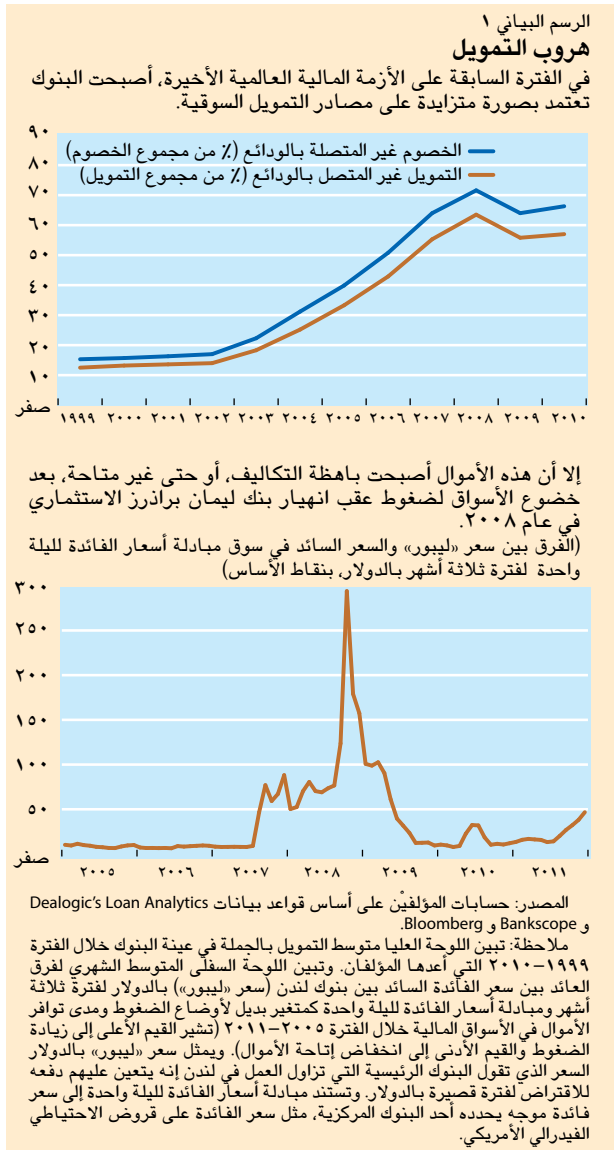
ويشير ذلك إلى أن أحد مقاييس قابلية تأثر البنك بصدمة الأسواق المالية هو مقدار خصومه غير المتصلة بالودائع (يعبر عنها كحصة من مجموع الخصوم) - وهو مقياس تقريبي لمدى اعتماد البنك على التمويل السوقي. وقبل وقوع الأزمة المالية العالمية، أصبحت البنوك تعتمد بصورة متزايدة على التمويل بالجملة (راجع الرسم البياني ١، اللوحة العليا)، ومن ثم أصبحت معرضة بصورة متزايدة لأخطار حدوث ارتفاع مفاجئ في التكاليف أو في توافر التمويل، كما حدث خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (راجع الرسم البياني ١، اللوحة السفلى). وكان أول قياس تناولناه لقوة الميزانية العمومية للبنك هو اعتماده على مصادر تمويل بخلاف الودائع.

## الصمود أمام الاضطراب

إحدى الطرق المتضمنة في إطار بازل ٣ لتقييم قدرة البنوك على الصمود أمام فترات الاضطراب التي تصيب أسواق التمويل هي نسبة التمويل المستقرة الصافية، وهي مقياس متطور للسيولة يجمع بين عناصر من جانبي الأصول والخصوم في الميزانية العمومية للبنك. وكانت هذه النسبة هي القياس الثاني الذي استخدمناه للوقوف على سلامة البنوك. وتقيس هذه النسبة استقرار مصادر تمويل البنك، لا بشكل عام مثل المقياس الأول، وإنما في سياق وضع السيولة المصرفية لأصوله. وعلى سبيل المثال، إذا كانت لدى البنك كميات كبيرة من الأوراق المالية مرتفعة السيولة (أي التي يمكن تحويلها

بسهولة إلى نقدية)، يكون بمقدوره الاعتماد بدرجة أكبر على أموال السوق لأنه يستطيع في أوقات الضغوط أن يحصل بسهولة على النقدية التي يمكن أن يحتاج إليها. ولكن إذا كانت أصول البنك غير سائلة في معظمها (مثل الودائع لأجل والأوراق المالية المعقدة)، فإنه ينبغي له أن يعتمد على الودائع بدرجة أكبر من اعتماده على أموال السوق المتقلبة. وكمؤشر على سلامة الميزانيات العمومية، يمكن أن تنبه نسبة التمويل المستقرة الصافية الهيئات التنظيمية إلى تراكم محتمل لمواطن الضعف في النظام المصرفي ناشئ عن السيولة السوقية لأصول البنوك وسيولة التمويل لخصومها.

وكان المقياس الثالث الذي تناولناه لمعرفة قوة الميزانيات العمومية يتعلق برأس المال البنك - لا سيما ما يسمى نسبة رأس المال، التي تقيس مقدار رأس المال نسبة إلى قيمة أصول البنك. وكلما كانت النسبة أعلى، كان البنك فيما ينبغي أكثر قدرة على الصمود - أي أكثر قدرة على تقديم قروض، ويرجع بدرجة أقل أن يخفق. وقد كانت الهيئات التنظيمية تعتبر دوما أن الشكل الأكثر جوهرية لرأس المال المصرفي هو حقوق ملكية المساهمين، أي الأموال التي قام المساهمون (ملاك البنك النهائيون) باستثمارها والتي يمكن



ولدراسة العلاقة بين قوة الميزانية العمومية للبنك والائتمان المصرفي، قمنا بجمع المعلومات المتعلقة بالإقراض والميزانيات العمومية لعدد كبير من البنوك العاملة في سوق القروض المصرفية المجمع. وتمثل القروض المصرفية المجمع - القروض التي تقدمها مجموعات من البنوك إلى شركات أو حكومات - مصدرا كبيرا للتمويل عبر الحدود، لا سيما للمقترضين في بلدان الأسواق الصاعدة. وتتضمن بياناتنا ٨٠٠ بنك من ٥٥ بلدا قدمت قروضا لشركات وهيئات عامة في ٤٨ بلدا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وقمنا بتجميع الإقراض المقدم لفرادى المقترضين على مستوى الصناعات القطرية المخصصة. وتشمل أمثلة الصناعات القطرية المخصصة في مجموعة بياناتنا المعادن والصلب في حالة ألمانيا، والتشييد والبناء في حالة إسبانيا، والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالة تركيا، والرعاية الصحية في حالة الولايات المتحدة الأمريكية.

### قبل وبعد

قمنا بالتركيز على التغيير الذي طرأ على الائتمان المصرفي قبل انهيار بنك ليمان برانرز الاستثماري في عام ٢٠٠٨ وبعده، وهو الحدث الذي يتصور على نطاق واسع أنه كان المحفز الأهم للأزمة المالية العالمية. وقمنا على وجه التحديد، في حالة كل صناعة قطرية مخصصة، بمقارنة التغيير الذي طرأ في مبالغ القروض المقبوضة من عدد من البنوك التي تتباين درجاتها من حيث الاعتماد على التمويل بالجملة. وقد أتاح لنا هذا المنهج تفسير انخفاض طلب المقترضين على الائتمان المصرفي في نفس الوقت الذي كانت البنوك تخفض فيه معروضها من القروض. وقد انتهينا إلى أن البنوك التي كانت أقل اعتمادا على التمويل بالجملة، وبالتالي أقل تعرضا لصدمات القطاع المالي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تمكنت من الحفاظ على إمدادات الائتمان بدرجة فاقت البنوك الأخرى (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة العليا). ووجدنا على وجه التحديد أن حدوث زيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة في حصة التمويل غير المتصل بالودائع تؤدي إلى تناقص المعروض من الائتمان المصرفي المجمع بما بين ٠,٧ و ٠,٩٪.

وظهر نمط مماثل عندما قمنا ببحث علاقة نسبة التمويل المستقرة الصافية بالمعروض من الائتمان المصرفي، وهو أن البنوك التي كانت هذه النسبة أعلى فيها قبل الأزمة - أي البنوك ذات مصادر التمويل الأكثر استقرارا - سجلت معدل نمو أعلى للقروض المصرفية أثناء الأزمة (راجع الرسم البياني ٢، اللوحة السفلى). وخلصنا إلى أن حدوث زيادة مقدارها ١٪ في نسبة التمويل الصافية المستقرة تؤدي إلى زيادة الإقراض بنحو نصف نسبة مئوية خلال الأزمة.

وخلصنا أيضا إلى الصلة السالبة بين الاعتماد على التمويل السوقي والمعروض من القروض تكون أضعف للبنوك ذات الرسملة الجيدة. وبينت النتائج أن البنوك التي كانت أكثر تأثرا بصدمات السيولة تخفض معروضها من الائتمان بدرجة أقل من البنوك الأخرى إذا كان لديها مستوى أعلى من رأس المال في صورة حقوق مساهمين نسبة إلى مجموع الأصول - أي قدرا أكبر من رأس المال الأعلى جودة.

وقدرنا أن حدوث زيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة في نسبة التمويل غير المتصل بالودائع إلى مجموع التمويل تؤدي إلى خفض معروض الائتمان بنسبة ٠,٧ إلى ٠,٨٪. إلا أن ذلك الانخفاض يعوض جزئيا إذا كان لدى البنك مستوى أعلى من رأس المال المرتفع الجودة. وكان رأس المال في البنك المتوسط في العينة يبلغ ٦,٩٪ من الأصول. وكان حدوث زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة على تلك النسبة يخفض الأثر السلبي على الائتمان بمقدار ١٠٪. ويشير ذلك إلى أن رأس المال يظطلع بدور أكبر من وقاية البنوك من الإخفاق. بل إنه



استخدامها لموازنة الخسائر. إلا أن إطار بازل ٢ كان متساهلا فيما يتعلق بتعريف رأس المال التنظيمي. وعلى سبيل المثال، أتاح هذا الإطار للبنوك اعتبار الشهرة، وهو مفهوم غامض بعض الشيء يقصد به الفرق بين قيمة البنك في الدفاتر والقيمة المتحصلة إذا ما بيع البنك. وتؤدي التقديرات المرتفعة للشهرة إلى تضخيم رأسمال البنك، ومن ثم تضخيم البسط في نسبة رأس المال، ولكن لا يمكن استخدام الشهرة لشطب الخسائر. وقد حاولت الهيئات التنظيمية أيضا تقييم الخسائر التي يحتمل أن يواجهها البنك إذا اضطر إلى بيع أحد الأصول وعمد إلى ترجيح تلك الأصول لتعكس أي خسائر يتوقع تحملها خلال أوقات الشدة. إلا أن إطار بازل ٢ كان متساهلا في هذه المسألة أيضا. ومثلا يمكن تضخيم قيمة رأس المال، يمكن أيضا تضخيم المقام في نسبة رأس المال بالتهوين من طبيعة المخاطر المتضمنة في الأصول - مثلا بمعالجة بعض الأصول، مثل الأوراق المالية المصنفة AAA، باعتبارها خالية تماما من المخاطر، وهو ما أثبتت الأزمة أنه غير صحيح.

وتصلح بازل ٣ تنظيم رأس المال بطريقتين رئيسيتين. ففي حين لا تتخلى عن منهج ترجيح المخاطر، فإنها تعيد تعريف المخاطر المرتبطة بأنواع الأصول المختلفة بأخذ سلوكها أثناء الأزمة المالية العالمية في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، تم تقليص عدد الأدوات الرأسمالية المؤهلة كبسط في النسبة، وحذف العناصر التي كان يمكن أن تقوم فيما سبق بتضخيم نسبة رأس المال بطريقة مصنعة، مثل الشهرة. ولا تقترح بازل ٣ فقط تنقيح تعريف رأس المال بقصره على الأدوات الرأسمالية التي لها قدرة عالية على استيعاب الخسائر، وإنما تقترح أيضا رفع مستوى الحد الأدنى الإلزامي، مما يمكن البنوك من تحمل الصدمات المالية الكبيرة بقدرة أكبر. وتستحدث بازل ٣ أيضا مقياسا بسيطا للغاية لكفاية رأس المال - يشار إليه عادة بعبارة نسبة الرفع المالي البسيطة - أي معكوس نسبة حصة حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول (غير المرجحة بالمخاطر). ولا يشير هذا المقياس إلا إلى رأس المال مرتفع الجودة ويخلو من التعقيدات المرتبطة بترجيح الأصول حسب المخاطر التي تنطوي عليها.

وقمنا في تحليلنا باستخدام كل من النسب التقليدية والجديدة لرأس المال، مع تغطية القدرات المختلفة لاستيعاب الخسائر حسب ما إذا كانت الأصول مرجحة أو غير مرجحة بالمخاطر.

في ذلك المتطلبات بشأن رأس المال، ستضر بوظيفة الوساطة التي تضطلع بها البنوك، بالحد من قدرتها على تقديم الائتمان. ولو كان ذلك صحيحا، فإنه من الممكن أن يكون للمتطلبات الجديدة

## الصلة السالبة بين الاعتماد على التمويل السوقي والمعروض من القروض تكون أضعف للبنوك ذات الرسملة الجيدة.

أثر اقتصادي غير مقبول بإبطاء التعافي. إلا أن تحليلنا يشير إلى أن حدوث ضائقة ائتمانية يكون أقل حدة عندما يكون النظام المصرفي مرسلا بشكل جيد. ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون التنظيمات مرتفعة التكاليف في الأوقات العادية، ولكن يمكن أن يكون لها مردود في أوقات الأزمات، فيما يتشابه كثيرا مع عقود التأمين.

### الأزمة القادمة

بيّنت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن تقييم السلامة المالية للبنوك وقدرتها على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية ليس بالأمر السهل. ففي أعقاب الأزمة، تركّز الجهود التنظيمية على إعادة النظر في تعريف البنك القوي، بغية تحسين متابعة النظام المصرفي وتعزيز الرقابة عليه. إلا أن كفاءة المقاييس المقترحة حديثا لسلامة البنوك ستظل غير مثبتة إلى أن تقع الأزمة المالية القادمة.

لقد قمنا بدراسة الصلة بين قوة الميزانيات العمومية للبنوك والمعروض من القروض المصرفية خلال إحدى الأزمات من خلال منظور كل من المقاييس القديمة والجديدة. وخلصنا إلى أن المقاييس المقترحة في إطار بازل ٣ للتنظيم المصرفي مفيدة في تمييز البنوك الأكثر سلامة - أي البنوك التي حافظت على إقراض المؤسسات التجارية بعد الاضطراب المالي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ - عن البنوك الأقل سلامة، أي البنوك التي قيدت الإقراض. وذلك يشعرا بالثقة في قدرة القواعد التنظيمية الجديدة على وضع نظام مصرفي أكثر أمانا ومرونة. ■

تومر كابان مدير مخاطر حافظة في مؤسسة فاني ماي، وكاميليا مينوايو اقتصادية في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

### المراجع:

- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), 2010, *Basel III: International Framework for Liquidity Risk Measurement, Standards and Monitoring*, BIS Report (December). [www.bis.org/publ/bcbs188.pdf](http://www.bis.org/publ/bcbs188.pdf)
- Blundell-Wignall, Adrian, and Paul Atkinson, 2010, "Thinking beyond Basel III: Necessary Solutions for Capital and Liquidity," OECD Journal: Financial Market Trends, Vol. 2010, No. 1, pp. 1-23.
- Kapan, Tümer, and Camelia Minoiu, 2013, "Balance Sheet Strength and Bank Lending during the Global Financial Crisis," IMF Working Paper 13/102 (Washington: International Monetary Fund).
- Hanson, Samuel G., Anil K. Kashyap, and Jeremy C. Stein, 2011, "A Macroprudential Approach to Financial Regulation," Journal of Economic Perspectives, Vol. 25, No. 1, pp. 3-28.
- Ivashina, Victoria, and David Scharfstein, 2010 "Bank Lending during the Financial Crisis of 2008," Journal of Financial Economics, Vol. 97, No. 3, pp. 319-38.

باستعراض البنوك التي أفلتت من براثن الأزمة المالية الأخيرة، نجد أن البنوك التي كانت رسملتها أفضل قبل الأزمة استمرت أيضا في إقراض المؤسسات التجارية. ومن الأمور المهمة أن هذا الأثر التخفيفي لرأس المال لا يكون موجودا إلا في الحالات التي يقاس فيها رأس المال بمتغيرات تكون أقرب ما يكون إلى تعريف بازل ٣ (مثل نسبة الرفع المالي البسيط) وليس في الحالات التي تستند فيها مقاييس رأس المال التنظيمي إلى تعريف بازل ٢. وتساعد النتيجة التي خلصنا إليها ومؤداها أن رأس المال المصرفي يسهم بدور تخفيفي في نقل صدمات القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي في توفير السياق المناسب للجدل الذي بدأ مؤخرا بشأن التكاليف والمنافع التي ينطوي عليها التنظيم المصرفي. وعلى وجه الخصوص، يرى كثيرون أن المتطلبات التنظيمية الجديدة، بما

